نشرة صندوق النقد الدولي

أحد أهرامات مصر، وهي من بلدان المنطقة التي يطالب فيها المواطنون بتوسيع نطاق الاستفادة من المكاسب الاقتصادية (الصورة: Kenneth Garrett/Newscom)

آفاق الاقتصاد الإقليمي

بلدان الشرق الأوسط تستشرف فرصة وسط الاضطرابات في المنطقة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٦ إبريل ٢٠١١

- فرصة للشرق الأوسط كي يضع الأساس لجدول أعمال النمو الشامل اجتماعيا
- التحدي الآني هو الحفاظ على التجانس الاجتماعي مع حماية الاستقرار الاقتصادي
- المجتمع الدولي له دور داعم أساسي يقوم به

تتيح الانتفاضات الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة للمنطقة كي تضع الأساس اللازم لنمو أكثر شمولا للمجتمع بكل فئاته، لكن البلدان المستوردة للنفط تواجه ضغوطا متعددة في الأجل القصير بسبب ارتفاع أسعار النفط وفترات تعطل النشاط الاقتصادي. وردت هذه التوقعات في آخر تقييم أصدره الصندوق لاقتصاد المنطقة.

ويتوقع الصندوق في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الصادر في ٢٧ إبريل الجاري أن يبلغ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٣,٩% في عام ٢٠١١، دون تغيير عن عام ٢٠١٠.

ومن المتوقع تحقيق توسع بمعدل ٣,٩% في الاقتصادات المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) ــ وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن ــ وهو ما يرجع في معظمه إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة ــ وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس ــ فمن المنتظر أن يتباطأ النمو فيها ليصل إلى ٢,٣% فقط (انظر الجدول).

اتجاهات عامة متباينة

يُتوقع حدوث توسع هذا العام في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، بينما تشهد البلدان المستوردة للنفط هبوطا في معدلات النمو

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير %)

على أساس التغير السنوي المقارن			
توقعات			
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٣,٩	٣,٩	٢,١	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]
٤,١	٣,٨	١,٨	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]
٤,٩	٣,٥	٠,٧	البلدان المصدرة للنفط[٢]
٧,٢	٣,٥	٦,١-	منها: النفط
٧,٨	٥,٠	٠,٢	منها: دول مجلس التعاون الخليجي
١٢,١	٥,٥	٥,٤-	منها: النفط
٢,٣	٤,٧	٤,٧	البلدان المستوردة للنفط[٣]

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] بيانات ٢٠١١ لا تتضمن ليبيا.

[٢] تشمل البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛

[٣] تشمل البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

توقعات مختلفة

تغيرت التوقعات السابقة لعام ٢٠١١ بعد الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية العالمية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ازدياد قوة الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط، بينما ازدادت فاتورة الاستيراد التي تتحملها البلدان المستوردة للنفط وتصاعدت ضغوطها المحلية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.

وأدت الاضطرابات في عدد من البلدان إلى فترات تعطل قصيرة في النشاط الاقتصادي. وبشكل أعم، أثرت التطورات على ثقة المستثمرين وأضعفت النشاط السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر في كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الصدد قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أثناء مؤتمر صحفي عقد في دبي أن "التحدي الآني الذي يواجه الشرق الأوسط هو الحفاظ على التجانس الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي الكلي في مواجهة الضغوط المتعددة."

ولتخفيف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ومعالجة الاضطرابات الاجتماعية، بادرت حكومات المنطقة بزيادة الدعم والأجور ومعاشات التقاعد، وإجراء تحويلات نقدية إضافية، وتكثيف الإنفاق العام في مجالات أخرى، وتخفيض الضرائب.

وقال السيد أحمد أن تكلفة هذه التدابير الجديدة تتفاوت تفاوتا كبيرا بين بلدان المنطقة، لكنها تكلفة ضخمة في كثير من الحالات. وأضاف: "الإنفاق الإضافي في الأجل القريب أمر مفهوم وضروري لضمان التجانس الاجتماعي، لكنه سيفرض ضغوطا إضافية على الموارد العامة. وكان السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، قد صرح مؤخرا بأن الصندوق يمكن أن يقدم دعما يصل إلى ٣٥ مليار دولار لمساعدة بلدان الشرق الأوسط المستوردة للنفط على تلبية احتياجاتها التمويلية.

أرباح غير متوقعة للبلدان المصدرة للنفط

ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، يُتوقع أن يزداد رصيد الحسابات الجارية الخارجية المجمع للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة (ما عدا ليبيا) بأكثر من الضِعْف ليصل إلى ٣٨٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١ (الرسم البياني ١). وسوف يتحسن مركز مالياتها العامة أيضا رغم الإنفاق الإضافي الذي سيعوضه ارتفاع إيرادات النفط ويزيد عليه.

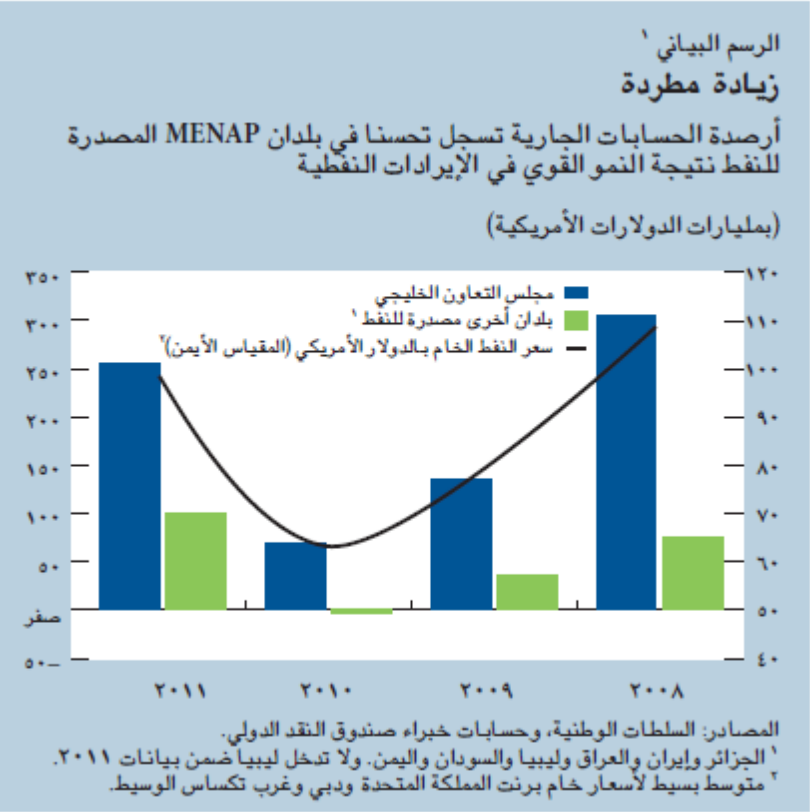

ويُنتظر أن يزداد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الاقتصادات على وجه العموم (باستثناء ليبيا) ليصل إلى ٤,٩% في عام ٢٠١١. أما في المجموعة ككل، فمن المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ثابتا عند مستوى ٣,٥% ، بينما تؤدي زيادة الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ٥,٣% في عام ٢٠١١ صعودا من ٤,٢% في عام ٢٠١٠.

وبالرغم من هذه الآفاق الإيجابية بوجه عام، تظل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة أمام عدد من القضايا الهيكلية المحاطة بالتحديات، مثل الحاجة إلى زيادة تنويع الاقتصاد، وإنشاء فرص العمل للسكان، وزيادة التطور المالي لدعم النمو الاقتصادي، وإدخال تحسينات على إدارة الموارد العامة.

وتحديات أمام البلدان المستوردة للنفط

ويواجه الاقتصاد في البلدان المستوردة للنفط عاما صعبا في سياق سعيها لإدارة الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة. فمن المتوقع أن يؤدي تدهور معدلات التبادل التجاري على أثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى تضخم فاتورة الاستيراد بحوالي ١٥ مليار دولار أمريكي، أو حوالي ٣% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وستترجم هذه الأرقام بدورها لتشكل ارتفاعا في معدل التضخم أو تدهورا في رصيد المالية العامة، تبعا لحجم الدعم الذي يقدمه كل بلد لأسعار السلع.

وبالنسبة لكثير من البلدان المستوردة للنفط، يُتوقع أن تؤثر الاضطرابات السياسية على السياحة والاستثمار، مما يؤدي ــ مقترنا بارتفاع أسعار الفائدة والضغوط الرافعة للإنفاق في بلدان المنطقة ــ إلى إضافة مزيد من الضغوط على المالية العامة.

وما لم تُعالَج الضغوط التي يتعرض لها الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على وجه السرعة، فمن الممكن أن تعيق الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال جديد للنمو الشامل مجتمعيا وتقف في سبيل إنشاء المزيد من الوظائف. ولتحقيق هذا الغرض، ستضطر الحكومات التي يتوافر لها حيز محدود للإنفاق من المالية العامة إلى النظر في خفض الإنفاق على بعض البنود لتعويض جانب من الإنفاق الإضافي في المجالات ذات الأولوية.

وعلى المدى المتوسط، لا يمكن اللجوء إلى العجز المالي بشكل دائم لتمويل سياسات تخفيف التوترات الاجتماعية، وسوف يتطلب الأمر تدابير لتعبئة الإيرادات، وشبكات للأمان الاجتماعي تحل محل الدعم المعمم وتتوخى الدقة في توجيه المنافع للمستحقين حتى يستفيد الفقراء بشكل أكثر فعالية، وإجراءات للحد من إهدار الإنفاق العام.

وفي جميع بلدان المنطقة، لم ينجح التوازن عند معدل نمو بطيء طوال السنوات الماضية في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية في منطقة بلغت معدلات البطالة بين الشباب في بعض بلدانها أكثر بكثير من ٢٠% (الرسم البياني ٢). وفي هذا الخصوص يقول التقرير: "وإضافة إلى ذلك، كان هناك شعور متزايد بأن مناخ الأعمال تسوده المنافسة غير العادلة، حيث تعمل النظم القائمة على تحقيق الاستفادة لقلة محظوظة."

الرسم البياني ٢

أزمة الوظائف

بطالة الشباب مشكلة مزمنة في كثير من بلدان الشرق الأوسط (١٢٠٠٨)

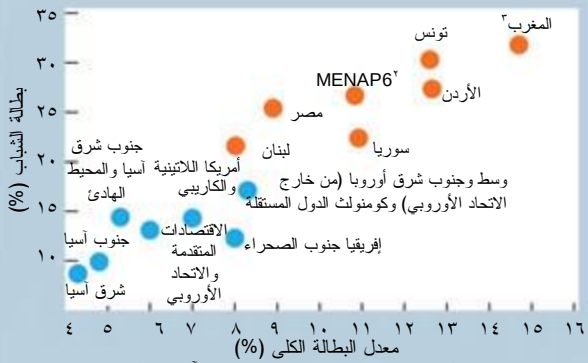

المصادر: منظمة العمل الدولية، والسلطات الوطنية، وتقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق.
١ أو أقرب عام سابق تتوافر بياناته.
٢ بلدان MENA6 هي مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.
٣ معدل البطالة الكلي للمغرب يعكس بيانات "مسح القوى العاملة في المناطق الحضرية"

الأهداف المشتركة

وينبغي أن يحدد كل بلد مسارا نابعا من الداخل لتحقيق التنمية، حسبما ورد في التقرير. لكن كل البلدان ينبغي أن تتجاوب مع بعض الأهداف المشتركة التي تتضمن:

- تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة لكسب الثقة وجذب الاستثمارات؛
- توفير وظائف كافية في القطاع الخاص لاستيعاب العاطلين الحاليين والقوى العاملة سريعة النمو؛
- إتاحة الفرصة الاقتصادية للمواطنين حتى يمكنهم الاستفادة مما لديهم من إمكانات؛
- توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛
- إرساء مؤسسات قوية وشفافة تضمن المساءلة والحوكمة السليمة.

ويشير التقرير إلى أن "الهدف لا يقتصر على النمو المرتفع والمستمر، إنما يمتد أيضا إلى النمو القادر على إنشاء الوظائف والأكثر شمولا لكافة المواطنين والذي يجعل مكاسب التنمية تعم على الجميع."

ويذكر التقرير أن لدى المنطقة كثيرا من مواطن القوة. فهناك شباب ديناميكي يمثل قطاعا عريضا من السكان، وهناك موارد طبيعية ضخمة، وسوق إقليمي كبير، وموقع جغرافي متميز، وقدرة على النفاذ إلى الأسواق الرئيسة. "ورغم أن الشهور القادمة ستكون مليئة بالتحديات ولا بد أن تشوبها النكسات، فإن هناك زخما دافعا للتغيير يمكن البناء عليه."